الكلمة الصّوتميّة بين التَّأسيس النَّحوي العربي القديم والنَّقد الوصفي الحديث– الإعلال نموذجا–

Morphological phonological word between ancient Arab grammatical establishment and modern descriptive approach – vowel change as a model.

* ساكر مسعود

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، (الجزائر)، saker.messaoud@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/06 تاريخ القبول: 2022/05/15 تاريخ النشر: 2022/09/28

ملخص:

دُرِسَت الكلمة العربية في الدّراسات العربية القديمة دِراسة لِسانية؛ باعتبارها مُعطى لسانيّا تتكون من اسم، وفعل، وحرف، وباعتبارها مُعْطَى مُعْجَمِيّا دُرست دراسة دلالية، كما أنّها دُرست دراسة نحوية فحددوا معربها من مبنيها.

والكلمة في الدّراسات العربية القدية دُرست دراسة صوتية صرفية، فحُدّدَت أصُولها من فروعها، فعرفوا حركاتها من سكناتها وإعلالها من إبدالها، غير أن دراستهم هذه لم تلق القبول عند دعاة التيسير المتأثرين بالمنهج الوصفي البنيوي الحديث، فنُقدت بعض القضايا وصُوبت قضايا أخرى؛ وفي ظلِّ تأسيس موروث، ونقد مستجد حديث، يهدف هذا البحث إلى تتبع ظاهرة من الظواهر الصّوتميّة التي تعتري الكلمة العربية من جهة، وإلى تتبع جهود المحدثين وأثرهم في هذا الجانب النقدي الذي اتخذوه من جهة أخرى، ليخرج هذا البحث بنتيجة عامة مفادها: أنَّ الصَّرف العربي والقاعدة الموروثة من الصَّرفيين ظلَّت صامدة تقاوم كل جديد، ويعود ذلك إلى النظام الرياضي الذي بنى عليه الصرفيون استقراء القاعدة.

كلمات مفتاحية: الكلمة، الصَّوت، الصَّرف، التَّأسيس النَّحوي، النَّقد الوصفي، الإعلال.

Abstract:

The Arabic word was studied in ancient Arabic studies as a linguistic study and a linguistic given consisting of a noun, verb, and a letter, and as a lexical given that was studied semantically and grammatically. In ancient Arab studies, the word was studied phonologically and morphologically, defining its origins from its branches, and thereby knowing its diacritics, vowel change, and mutation. However, their study was not accepted by the facilitation advocates influenced by the modern structural descriptive approach, criticizing some issues and targeting others. In the light of inherited establishment and recent new criticism, this research aims to track a morphological phonological phenomenon that perverse the Arabic word and to follow the efforts and impact of modernists on this critical aspect. This research concluded that morphology and the rule inherited remained steadfast, resisting everything new.

Keywords: word; sound; morphology; grammatical establishment; descriptive criticism; vowel change**.**

***المؤلف المرسل**: ساكر مسعود، **الإيميل**: saker.messaoud@cuniv-tissemsilt.dz

1. مقدمة:

تتجاور الحروف في الكلمات العربية وفق ما تقتضيه آلة النُّطق لدى العربيّ، الذي يميل إلى الاقتصاد في الجهود كتحريك الساكن في مواضع التقاء الساكنين، ولا يتم ذلك إلا بجهد عضلي نطقي يتخذه المتكلم حينما يلجأ إلى التخفيف بتحريك الساكن الأول بالكسر غالبا إن لم يكن الساكن الثاني همزة(أل).

وبهذا الاعتبار لاحظ النحاة العرب وفق دراسة وصفية ما عليه طباع العرب في كلامهم، وهذه الملاحظة قادتهم إلى أن يجردوا الكلمات الخاضعة لكل تغيير صوتي، إلى أن صنفوا الكلمات الصّوتميّة وفق أبواب أشهرها باب الإعلال، والإدغام،

والإبدال، غير أن للدراسات العربية الحديثة–عند بعض الدارسين–نظرة أخرى لا تتجه كما اتجه النُّحاة المؤسسون، وإنَّما كانت نظرتهم نظرة وصفية تصف الكلمات كما هي مُبتعدة عن كل تأويل وافتراض لغوي.

ومن هذا التأسيس رأينا أن نطرح الإشكالية الآتية: ما هي الكلمة الصوتية الصرفية؟ وما هي نظرة المحدثين المتأثرين بالمنهج الوصفي لتأسيس الصرفيين وقضاياهم في باب الإعلال كعنصر من عناصر الكلمة الصّوتميّة؟، وهل حققت نظرتهم الحديثة استنباط قاعدة وصفية موحدة أكثر علمية من قاعدة الصرفيين في باب الإعلال بالخصوص؟

2.قراءة في المفاهيم:

1.2الكلمة الصّوتميّة في التأسيس العربي:

علم الصرف وإن بدا مستقلا فإنَّه على صلة متينة بالنَّحو والصَّوتيات بالخصوص، وإن بدت الصوتيات مستقلة أيضا فهي وثيقة الصلة أيضا بالصرف، ويقسم النحاة القدامى المتأخرون الصرف على قسمين:

–قسم يهتم بتحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة الظروف من المعاني كالتصغير، والتكسير، والأصالة، والزيادة، والاستقبال، وهذا النوع من التصريف تربطه بالاشتقاق صلة قريبة وهو لا يهتم ببنية الكلمة وحدها وإنَّما يهتم بالمعاني الطارئة عليها في كل مرة.

–وقسم يهتم بتغيير الكلمة لغير معنى طارئ، ولكن لغرض لفظي أو صوتي بحت، وهو ما يعرف بالظواهر الصوتية أو التَّعاملية التي تطرأ على صيغة الكلمة من دون أن يكون لذلك التغيير أي أثر على المعنى، وذلك من نحو (تغير قال إلى قوَلَ، واتصل إلى اوْتَصَل)؛ فالكلمة الصوتمية يتعلق بها كل من:

أ–تغير صوتي صرفي: يتعلق بتأثر التغير الصوتي في بنية الصيغة الصرفية نحو (يَشُدُّ).

ب–تغير صوتي بحت: يتعلق بتعامل الأصوات (ازدهر، اوتصل)، وكل ما يتعلق بالكلمة الصُّوتميّة من إعلال وإدغام وإبدال فهو عدول عن أصل.

وترتبط الكلمة الصّوتمّية في التجريد الصرفي بالكلمة العربية التي لها صورتان: "صورة منطوقة منجزة تعدُّ فرعا، وصورة افتراضية مجرَّدة تعتبر أصلا، ويرى النحاة في إطار نظريتهم العامة أن صورة الكلمة الافتراضية هي الأصل الذي منه تتولد الصيغ المنجزة المنطوقة، وهذه الصورة المفترضة ليست من باب التخمين أو التصور التاريخي، وإنَّما هي أشكال افتراضية تستند إلى ظواهر لغوية ثابتة لها ما يدل عليها."[1]

2.2النقد الوصفي الحديث:

الوصفية منهج في النظر والتحليل أي أنها أسلوب، ولهذا فلا توصف من حيث المبدأ بالفساد أو الصلاح، وإنما يُنظر في تطبيقها، فإن كان تطبيقها مناسبا للمسألة كانت أسلوبا ناجحا في دراستها، وإن كان في تطبيقها هدّر لبعض العناصر اللغوية كانت أسلوبا غير ناجح في دراسة المسألة.

وهذا الاتجاه ظهر على يد العالم اللغوي دي سوسير (f .de saussure) الذي سلك في دراسته للظاهرة اللغوية مسلكا يخالف الاتجاهات السائدة قبله، سواء التي درست اللغة دراسة تاريخية أو التي درستها دراسة مقارنة.

اعتمد هذ الاتجاه على المنهج الوصفي التقريري الذي يدرس اللغة في حالة استقرارها في بيئة زمانية ومكانية محددة، يبعد عن دراسة اللغة كل الأحكام المعيارية المسبقة، وبهذا الاعتبار تدُرس اللغة دراسة شكلية خارجية هي المنهج الأسلم في وصفها

صوتا، وصرفا، وتركيبا، كل حالة أو مستوى على حدة؛ ولذلك ينفر هذا الاتجاه من التعليل القائم على التقدير والمقايسة العقلية لا الشكلية بين ظاهرتين أو حكمين[2].

إنَّ هذا الاتجاه الذي ظهر في الغرب تأثر به الكثير من الباحثين العرب الذي نفروا من الدَّرس النَّحوي العربي القديم القائم –في نظرهم–على مقولات منطقية أخرجت النَّحو العربي عن غرضه الصحيح ألا وهو انتحاء سَمت كلام العرب، ومن رُواد هذا الاتجاه: تمام حسان وإبراهيم أنيس، وكمال بشر، ومحمد عيد، وفي القضايا الصُّوتميّة نذكر بشكل مفصل: أحمد الحمو، الطيب البكوش، رمضان عبد التواب، إبراهيم صفا...وغيرهم كثير.

3.الكلمة الصّوتميّة في النظر الوصفي الحديث:

شهد التفكير الصّوتمي الحديث نظرة مغايرة لما كانت عليه الدراسات العربية القديمة؛ ومنه نَقَد أكثر المعاصرين بعض الأسس التي وصفوها بالمفاهيم المغلوطة، مُتأثرين في ذلك بما جاءت به الدراسة الوصفية الحديثة للغة التي تنأى عن كل افتراض أو تأويل لا يستند إلى الظاهر اللغوي.

غير أن الدراسين العرب المحدثين رغم نظرتهم الوصفية للغة الصرفية إلا أنها لم تكن على اتفاق في تفسير ما سماه القدماء **الأصل المفترض**، لأنَّهم وإن اجتمعوا على أن الذي قاد الصرفيين القدماء إلى أن يسموا الأصل المفترض هو الرسم اللغوي، والميزان الصرفي؛ الأول يكمن في أن الصرفيين المؤسسين لم ينطلقوا من المنطوق؛ وإنما انطلقوا من الرسم اللغوي الموجود؛ وهذه الانطلاقة قادتهم إلى أن لا يميزوا بين بعض أنصاف الحروف، والحركات الطويلة، والثاني: يكمن في أنَّ النّحاة نظروا إلى هذه المفردات بحسب ما يقتضيه نظام النظائر الذي تخضع له كل المفردات اللغوية سواء في فاء الكلمة أو عينها أو لامها، ولعلنا نتوقف عند ثلاثة أعلام كان لهم الدور البارز في الدراسات الصُّوتميّة الحديثة وهم على التوالي: فيصل إبراهيم صفا، الطيب البكوش، أحمد الحمو.

1.3: فيصل إبراهيم صفا:

قام الباحث إبراهيم صفا على مراجعة بعض القضايا الصُّوتميّة التي تناولها القدماء–بغية تصحيح بعض المفاهيم التي تحتاج إلى مراجعة وتدقيق–، ومنه وصف بعض قضاياهم خاصة في باب الإعلال بالمفاهيم المغلوطة، وآثارها الإشكالية، لكون القديم في نظره بحاجة إلى إعادة نظر، أو إلى تصحيح وتدقيق، إذ يقول: " القديم لا يخلو من مواطن في حاجة إلى إعادة نظر، أو إلى تصحيح وتدقيق، وهذا العدد من المفاهيم ليس مرادا لذاته، وإنما لما يُشير إليه من حاجة الدرس اللغوي قديمه وحديثه، دائما إلى النظر ومعاودة النظر. بعض المفاهيم اللغوية–التي خلفها سلفنا وما زال الكثير منا يرددها–ذو تعلق وثيق بالتشكل الصوتي للعربية وبنظام مقاطعها، وبعضها الآخر ذو صلة بالتركيب الصرفي والنحوي، وهذه المفاهيم تكشف عنها قراءاتنا لبعض ما كُتب في القديم والحديث،"[3] ولعلنا نتوقف على جملة من آرائه نجملها فما يلي:

أ–الإعلال بالحذف وخداع الصورة الكتابية:

من المعلوم عند القدماء أننا نحصل على المضارع من صيغة الماضي، وذلك بزيادة علامات المضارع، وصيغته تكون على وزن (**يَفْعل**)، للفاء أحوال في حركاتها وسكناتها كما للعين، ففاء المضارع كما جاءت في الاستقراء الصرفي لا تكون إلا ساكنة لقول ابن يعيش:" وتسكن ما بعد حرف المضارعة منه في الثلاثي أبدا....وإنّما سكن لئلا تتوالى في الكلمة أربع متحركات لوازم

وذلك معدوم في كلامهم"[4] ومنه تكون صيغة الفعل المضارع على الشكل التالي–دون مراعاة منا لحركة حرف العين– "**يَفْعل**" كما في **يَضْرب، يَأْكل** ...، وحينما جاء المضارع معتلا حاول الصرفيون أن يخضعوه للميزان الذي حددوه، فقالوا في (**قال، وباع**) إن وزنهما في المضارع (**يَقْوُل/ يَبْيع**)، أي: وفق نظام نظائره الذي تقتضيه الصيغة– أو بتعبير ابن جني منبهة على بابه[5] – في الصحيح (**يَفْعل**)، وقد جاءوا بهذا الأصل المفترض تبعا لاعتبارين اعتبار الصيغة، واعتبار نظام النظائر، وحينما عللوا تحول بنيته العميقة إلى السطحية المستعملة–بالاصطلاح الحديث– قالوا: إنَّ الفعل أصابه إعلالا بالنقل؛ إذ نُقلت حركت الواو التي هي من جنسه إلى الحرف الذي يلي حرف المضارعة الساكن قبله وقالوا بتسكين حرف العلة (الواو و الياء) حتى تصبح الصيغة على النحو التالي (**يَقُوْل/ يَبِيْع**).

وهذا التعليل والزعم بالقول بالأصل المفترض لم يجد القبول عند إبراهيم صفا، لكون الياء أو الواو–هنا في مثال الصرفيين–عنده وعند رواد الدرس اللغوي الحديث لا تكون إلا حركة طويلة لا يمكن إسكانها كما قال القدماء،[6] والصورة المكتوبة لكل من حرف العلة (الواو والياء) خدعت الصرفيين؛ إذ لم يفرقوا — في هذا التفسير وفي غيره–بين الواو بوصفها حرفا صحيحا، وبين وصفها حرف مد (أي: ضمة طويلة)، وكذلك بين الياء بوصفها حرفا صحيحا وبين وصفها حرف مد (أي: كسرة طويلة).

ومنه لا تقاس الصورة المنطوقة سواء في (**يَقُوْل، أو يَبِيْع**) على الصورة الأصلية من وزن (**يَفْعُل / يَفْعِل**) قياسا على الصحيح السالم–والتي عللها ابن عصفور بقوله:" إنهم أعلوا المضارع حملا على الماضي، فلم يمكنهم أن يعلّوا بقلب حرف العلة ألفا مع إبقاء سكون ما قبل حرف العلة، فأعلوا بالنقل، فنقلوا حركة العين إلى الفاء،"[7] أو تبعا لقول ابن عقيل الذي نظر إلى المسألة من زاوية الحروف الأصول وحدد قاعدتها:" إذا كانت عين الفعل (ياء) أو (واوا) متحركة وكان ما قبلها ساكنا صحيحا وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها،"[8]– لأنَّ النّظام المقطعي يثبت أن الصورة الناتجة أي المنطوقة في الاستعمال(يَقُوْل/ يَبِيْع) لن تكون بتحول الواو– في الصورة الأصلية (يَقْوُل/يَبْيع)–من واو صحيحة إلى واو مد أو من ياء صحيحة إلى ياء مد ؛ بل ستبقى كل من الواو والياء صحيحة كما كانت، وسيكون النطق على النحو الآتي:

Ya/quwl (المنطوقة المستعملة)	←	yaq/wul(الصيغة الأصلية المفترضة)
(ص ح ص /صح)		(ص ح ص/ ص ح ص)
الواو (نصف صامت)		الواو(نصف صامت)

ويُفسر إبراهيم صفا أن ما حدث للصيغتين–السابق ذكرهما–ما هو: إلا إعلال بالحذف مع التعويض–أي: تعويض حرف العلة بحركة من جنسه–حذف حرف العلة (الواو أو الياء الصحيحة)، والتعويض عنه بحركة مجانسة لحركة هذا الحرف في الصورة الأصلية، فتتصل الحركتان نطقا وتؤلفان حرف المد المنطوق في الصورة المستعملة هكذا:

Yaq/uul ← بالتعويض yaq/-?ul ← بالحذف ← yaq/wul

ويرى أن النظام المقطعي للغة لا يقبل الابتداء بحركة، صار من اللازم أن يعاد توزيع الأصوات لتأليف الكلمة المنطوقة بالمقاطع التالية[9]:

Ya/quul ← yaq/uul

ب–الإعلال بالقلب وخداع الصورة الكتابية:

يقول فيصل إبراهيم صفا: "ومن تأملات لغويينا القدماء – ومن يتابعهم من المحدثين– المستندة إلى المكتوب لا إلى المنطوق، وصفهم لبعض التغيرات الصرفية على أنها من قبيل الإعلال بالقلب، كما هو في (قال/ باع)؛ فقد رأوا أنه حلت (الألف) محل(الواو) و(الياء) في (قال/ باع) على الترتيب... ولا شك في أن الصرفيين مصيبون في تصوراتهم أن أصول الكلمات المذكورة هي كما يأتي على الترتيب

قَوَلَ–بَيَعَ...غير أن التغير الصوتي الواقع في كل منهما ليس من قبيل الإعلال بالقلب (أي قلب الواو أو الياء ألفا)، ولكنه من قبيل الإعلال بالحذف من غير تعويض في كل من (قال) و(باع)، هكذا:

Qaa/la بالحذف ← qa/wa/la

Baa/< a بالحذف ← ba/ya/<a

إذ بسقوط الواو والياء في (**قَوَلَ/بَيَع**) يتبقى في المقطع الثاني صوت واحد، ولا يجوز في نظام المقطع العربي أن يتألف المقطع من صوت صامت واحد أو من حركة؛ فيستلزم ذلك أن تنظم حركة عين الكلمة إلى حركة فاء الكلمة في المقطع الأول لتؤلف مع الفاء مقطعا واحدا."[10]

2.3الطيب البكوش:

حاول الطيب البكوش تذليل مصاعب تعلم اللغة والنحو من جبروت القواعد الموروثة عن سيبويه والمؤسسين الأوائل متأثرا في ذلك بعلم الأصوات الحديث الذي طبق جملة ما وصلت إليه الأنظار الحديثة في الدرس الصوتي على الكلمات الصّوتميّة – التي عللها النحاة بطرق مختلف– مُستندا على (النظام المقطعي الحديث والنبر) إذ لم يعتمدهما النحاة العرب، ربما لعدم وضوح هذين الظاهرتين في أذهانهم الصّوتميّة[11].

ومن جملة آرائه النقدية: تكمن –في نظره– أن اللغويين العرب قد توصلوا إلى إيجاد نظرية صرفية لا تخلو من الأحكام، ففسروا بها أهم التغيرات الصوتية الطارئة على الصيغ: أهمها الإعلال؛ والذي قادهم إلى هذه الأحكام اعتبار الألف حرفا في مستوى الواو والياء نفسه، مما أدى إلى اعتبار حروف العلة ثلاثة، بينما الألف –إذا لم تكن عماد الهمزة –لا تقوم بدور الحرف أبدا، وإنما تكون علامة طول الفتحة، أما الواو والياء فتقومان فعلا بدور الحرف حينا فتتحركان، وبدور الحركة حينا آخر فتكونان مدا....وقد أنتج هذا الخلط كثيرا من الالتباس، والاضطراب في نظريات العرب المتعلقة بالإعلال.[12]

ومثلما أشار إبراهيم صفا إلى الرسم الكتابي الذي أوقع العرب في الاضطراب كذلك ذكر الطيب البكوش أن تعليل التغيرات الصوتية انطلاقا من الرسم المرئي لا من سلسلة الأصوات المسموعة هو عيب تشترك فيه النظريات اللغوية القديمة جميعا فيما يبدو، إذ نجد الظاهرة نفسها عند اليونانيين كذلك.[13]

ومردهم في هذا الخلط–كما يرى– إلى الغفلة عن حقيقة الأصوات، إذ كيف يفسرون أن الحركات تنتقل فوق الحرف فتعوّض الواحدة الأخرى بكل بساطة كتعليلهم في صيغة (**بَقِيُوا**) التي يفسرها الصرفيون أنها خاضعة للإعلال بالنقل ثم بالحذف بعد إيهان حرف العلة، كون ضمة الياء تنتقل إلى حرف القاف ويسكن حرف الياء–بعد إيهانه–فيلتقي الساكنان الياء والواو، فتحذف الياء–دون أن يعطي الصرفيون تفسيرا ما، كيف لحركة (القاف) أن تضمحل بهذه السهولة، والذي دفع النحاة–في نظره– إلى هذه السذاجة والافتراض هو الرسم العربي للكلمات وعدم الاعتداد بالمنطوق.

3.3أحمد الحمو:

يلتقي ممثلوا المنهج الوصفي التقريري "في اعتبار دراسة اللغة دراسة شكلية خارجية هي المنهج الأسلم في وصفها نحويا، وصرفيا، وصوتيا؛ لذلك ينفرون من التعليل القائم على التَّأويل والتَّقدير والمقايسة العقلية لا الشكلية بين ظاهرتين أو حكمين، لأنّ العلة المقبولة عندهم تلخصها قولة "هكذا نطقت العرب،"[14] ومن هذا التأسيس عمل أحمد الحمو على دراسة القضايا الصُّوتميّة دراسة وصفية في ضوء معطيات علم اللسان الحديث، فنقد بعض القضايا المتعلقة بباب الإعلال إذ رأى فيها تأويلا ومقايسة عقلية وشروطا **معيارية** وجب إعادة النظر فيها؛ رافضا قاعدة النحاة التي تقول: في معتل الوسط الثلاثي: "إذا تحرك حرف العلة وكان ما قبله مفتوحا قلب ألفا"[15] والتي هي مشروطة بقاعدة ثانية تسبقها من شأنها أن تسقط الحركة التي تصحب حرف العلة، وذلك بغاية إضعاف هذا الأخير حتى يكون قابلا للقلب تبعا لقول ابن يعيش:" واعلم أن الواو والياء لا تقلبان إلا بعد إيهانهما بالسكون ولا يلزم على ذلك باب سوْط، و شيْخ، لأنه بني على السكون، ولم يكن له حظ في الحركة فيهن بحذفها، فلو رمت قلب الواو والياء في قوم وبيع وهما متحركتان لا حتمتا بالحركة ولم تقلبا."[16]

ويرى الحمو أن القاعدة التي تنتج **الأصل المفترض** لا أساس لها من الصحة ومرد ذلك كما سنرى فيما بعد إلى خداع الرسم الإملائي الذي تأثر به الصرفيون، وإلى اعتبارهم الحركات خارجة عن الكلمة وذات قيمة ثانوية، فعاملوهما غير معاملتهم لحروف المد، وهذا مما أدى بهم إلى استنباط قواعد غير دقيقة.

فالصرفيون عللوا أن الأصل في (قال) هو (قَوَل)، وفي (باع) هو (بَيَع) قياسا على **نظام النظائر** في الصحيح الذي هو على وزن (فعل)، وننتقل من (قوم إلى قام)، ومن (بيع إلى باع) وفق القواعد التالية:

–إذا تحرك حرف العلة وكان قبله مفتوحا قلب ألفا (قَوَلَ/ بَيَعَ)، وهو أصل مفترض

– ظهور الصيغة المنطوقة الموجودة في الاستعمال بالألف (قال/ باع)

إن هذا التعليل لم يتقبله أحمد الحمو مثله مثل باقي المتأثرين بالمنهج الوصفي التقريري، ويعود ذلك إلى أن هناك فرقا بين (الواو، والياء) التي في (قول، وبيع) وبين الألف التي في (قال وباع)، كون الواو والياء في المثالين المذكورين يُعبران عن أنصاف الصوامت، أما الألف فلا تدل إلا على الصائت الطويل، والفرق جوهري بين ما كان صائتا طويلا وبين ما كان من الصوامت، يقول:"...يقول الصرفيون أن أصل قام هو قوم، وأن أصل باع هو بيع، وأنه لما تحركت الواو والياء انقلبتا ألفا فصارت (قَوَل/ قال، وبَيَع/ باع)، لكنَّ الصرفيين لم يوضحوا لنا لماذا تنقلب كل من الواو والياء إلى ألف إذا تحركت وانفتح ما قبلها علما بأن

مخرج كل مُصوت من هذه المصوتات الثلاثة مختلف عن مخرج الآخر"،[17] ويقر أن الألسنية الحديثة ترفض أن يبنى على ما هو خارج اللغة أو ليس منها، فكيف إذا كان قائما على مجرد وهم أو افتراض.[18]

وقد قام بمحاولة جادة لم يسبق لها، إذ أسند الفعل الأجوف(**قال**) إلى ضمائر الرفع في الماضي والمضارع محاولا استنباط القواعد التي تضبط عملية التحويل التي تطرأ على هذا النوع من الأفعال، حتى تبين له أن الواو والياء اللتين في الأصل المزعوم ليستا من أصل الكلمة، وأن الألف مورفيم يدل على الشخص الغائب لا غير مثلها مثل بقية المورفمات التي تلحق الفعل أثناء إسناده لضمائر الرفع، يقول: "إذا كانت هذه اللواحق الخمسة –باستثناء نون النسوة–تدل على الجنس والعدد فقط، فما الذي يدل على الشخص الغائب إذن؟ إذ لا بد من دال يدل عليه، وجوابنا أن الألف التي في وسط الفعل (قال) هي الدال الممكن الوحيد على الشخص الغائب والألف دخيلة عليه أيضا، أي أن الألف لم تنشأ عن انقلاب الواو في (قول)، ولا عن انقلاب (الياء) في (بيع)، بل أضيفت هذه الألف إلى الفعل من خارجه".[19]

وأما واو المضارع الناتجة عن صيغة الماضي من الفعل الأجوف والتي يُعلل بعض الصرفيين أنها تدل على الواو في الأصل المزعوم الذي في الماضي، ما هي عند الحمو إلا صائت طويل ناتج عن إطالة فتحة الحرف السابق الذي قبل ألف الغائب.[20]

4. تحليل ومناقشة:

إن قاعدة النحاة التي تقول:" إنَّ الواو والياء متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعري الموضع من اللبس، أو أن يكون في معنى ما لابدَّ من صحة الواو والياء فيه، أن يخرج عن الصّحة منبهة على أصل بابه، فإنهما يقلبان ألفا"[21] فرغم عدم متانتها لكثرة مجالات أو تنوع تطبيقاتها، ولتعدد شروط تطبيقها من جهة أخرى، ولكثرة الشواذ التي تخرج عنها من جهة ثالثة لا ينقص من تفكير النحاة في تجريد وتصنيف الكلمات الصّوتميّة الخاضعة للإعلال، وما تساؤل أحمد الحمو عن سبب القلب إلا ويعود ربما عن غير دراية من أن الصرفيين يقولون: إن القلب يعود إلى طبيعة المعلول، وإلى طبيعة ثقله، كون (الواو والياء) في نظرهم يخضعان لمبدأ **الخفة والثقل**، وقد جاء بكثرة قلبهما لثقلهما، خاصة وأنهم يقولون إنَّ الضمة التي هي من جنس الواو ثقيلة لهذا ناسبت الفاعل، والفتحة لخفتها والتي هي من جنس الألف ناسبت المفعولات جميعا لكثرت ورود المفعولات وتعددها في التركيب،[22] فكذلك النحاة هنا يراعون مبدأ الخفة والثقل في حرفي الواو والياء، يقول ابن يعيش:" إذا نطقت بالضمة فقد نطقت ببعض الواو، فآذنت بتمامها فإذا رجعت عنها إلى الياء فقد نقضت أول كلامك بآخره، وخالفت بين طرفيه، فإذا بدأت بالضمة وجئت بالياء فقد جئت بغير المتوقع".[23]

فهذا وإن دل فإنه يدل على أن النحاة يراعون الاقتصاد في الجهود، فلا قلب دون تحليل علمي معمق، فكل ما التقت كسرة مع الواو كلما سبب ذلك ثقلا في الجهود الصوتية، نحو: أصل ميزان الذي هو (مِوْزان)، فتحذف الواو وتنوب عنها الياء التي هي من جنس الكسرة لتناسب خفة الأصوات، "ومردُّ هذا القلب في كل من الحالتين يعود إلى السياق الذي ترد فيه كل منهما، وهذا السياق يتمثل بوجه عام في وجود الكسرة مع الواو/IW/ ووجود الضمة مع الياء/UY/ وهو ثقيل أو مما يخلق عدم تجانس بين الصوتين، فعليه تسعى كل من الواو والياء إلى مجانسة الحركة التي تسبقها."،[24] وهذه الرؤية العلمية ليست مرتبطة بالقضايا الصّوتمّية فقط، وإنما تنبه لها النحاة أثناء الظواهر الإعرابية، لهذا أعربت الأسماء الستة بالحروف، "لأنها ثقيلة

بسبب تعدد يقتضيه تحقيق معانيها ..ومع أن أواخرها حروف تصلح أن تكون علامة الإعراب، فلم يزيدوا عليها الحركات لئلا يزداد الثقل"[25]

ومن جهة أخرى نؤيد ما ذهب إليه عبد الرحمن الحاج صالح حينما رأى أن قياس أبواب الثلاثي الأجوف تخضع للتكافُؤ والتساوي بين المجرى والبنية، والتكافؤ هنا هو تكافؤ القياس الذي يتجاوز التجانس؛ أي: أن الجداء الناتج عن ضرب صيغة الفعل { فعُل، فعِل} في المادة الأصلية أي؛ الأصل المفترض [ق و م /في قام] أو [ح و ل /في حال]... ينتج عنه كيانات رياضية لأنها نتيجة التركيب بين الصيغة والمادة الأصلية أو كما يرى بين: ك: التي تمثل أبواب الفعل؛ أي صيغته، وبين كَ: التي هي وحدة المادة الأصلية،[26]وهذا القياس لا ينتج بالضرورة أمثلة كلها موجودة في الاستعمال، وإنما ينتج أمثلة يقتضيها التركيب ومنه يكون القياس اعتباريا وليس قياسا ملموسا، يقول:"...قد لا يحصل هذا التكافؤ في الاستعمال، وتقوم عناصر مخالفة–كما في استحوذ– مقام العناصر المكافئة –كما في استحاذ–(لنظائرها كما يقول النحاة)، فالقياس هو مفهوم رياضي اعتباري قبل أن يكون تكافؤا ملموسا محصلا وذلك على الرغم من اكتشافه في الأول في الواقع الملموس."[27]

فهذه حقائق لغوية مبنية على حس لغوي، يجعل النحوي قادرا على أن يعالج هذه القضايا، كون قاعدة القلب لا يمكن أن تدرك منعزلة عن بقية الظواهر الصوتية الصرفية الأخرى كالحذف والنقل والإسكان والبدل، كذلك لا يمكن معالجتها دون النظر إلى ما يقتضيه نظام النظائر، وذلك للإلمام بحقائق اللغة وجزئياتها، ثم إن رأي المحدثين على جديته يبقى نسبيا كون نظرتهم إلى لقاعدة القلب وما تفرع عنها من آراء تختلف باختلاف كل باحث من شأنه أن يطرح المسألة للتعدد بدل القاعدة الواحدة الموجهة للمتعلمين، فمن غير المعقول أن يرفض أحمد الحمو الأصل المفترض ويعلل وجود الصائت الطويل في الفعل الثلاثي الأجوف دلالة على الشخص الغائب، ويثبته إبراهيم صفا وعبد الصبور شاهين[28] مع تعليل– غير تعليل القدماء– الذي يبقى قائما للنقد والردّ عليهم؛ إذ كيف يقولون يحذف نصف الصائت الذي في الأصل المفترض **لقام** أو **باع**، وحركة الحرف معه، كون الحرف في نظرنا لا يحذف وتبقى حركته دليلا عليه، وإنما يحذف الحرف بعد إسكانه، والسكون لا قوة له كقوة الحركات، وهذا خلط منهجي وقعوا فيه أرادوا من خلاله تطبيق معطيات علم اللسانيات وعلم الأصوات الحديث ولو على حساب النظام اللغوي الذي عليه لغة العرب المبنية على نظام رياضي دقيق.

5.خاتمة:

وفي ذكر لأهم النتائج نقول:

1. الكلمة الصّوتميّة تتركب من الجانب الوظيفي للصوت الذي يعطي البنية اللغوية مدلولها.
2. الكلمة الصّوتميّة ليست بمعزل عن مجال المفردات الذي يُدرس وفق مسائل الصرف العربي.
3. ترتبط الكلمة الصّوتميّة في التقعيد الصرفي العربي القديم بمجال الصورة المنطوقة المنجزة والصورة الافتراضية المجردة.
4. باب الإعلال في معظمه يرتبط بالظواهر الصوتية التّعاملية التي تطرأ على صيغة الكلمة.
5. النقد الوصفي الحديث للمسائل الصرفية لا يقبل كل تأويل وعلة وافتراض غير مرتبط بالواقع اللغوي.
6. لم يخرج الباحثون العرب المعاصرون الذين تأثروا بمعطيات المنهج الوصفي التقريري الحديث من الإغراق في الذاتية التي انتصروا بها للحديث على حساب القديم.

7. وقع الباحثون العرب المعاصرون في التشتت بدل الإجماع على قاعدة صرفية موحدة تأخذ من الجديد ما يناسب النظام العربي، وتأخذ من القديم ما يسهل تعلم القاعدة الصرفية.
8. إنَّ علم الأصوات الحديث على الرغم من فائدته العظيمة التي كشفت عديد الحقائق الصوتية إلا أنَّ هذا الاكتشاف لم يحسن استغلاله في ضوء الموروث الصرفي العربي القديم.
9. النّظام الصُّوتمي كما جرده النحاة العرب الأوائل نظام مبني وفق قياس رياضي يجمع البنى وفق قواسم تتسم بالتَّكافؤ في البنية والمجرى.

6.قائمة المصادر والمراجع:

- **الكتب**
- **أ/ العربية:**

1. الأردبيلي، محمد عبد الغني، شرح الانموذج، تحقيق: لخضر شعلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1992.
2. ابن جني، الخصائص، ج1، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، 1952.
3. حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، 2000.
4. الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم: صالح القرمادي، ط3، 1992.
5. عبد الحميد عبد الواحد الكلمة في التراث اللساني العربي، مكتبة علاء الدين، ط1، صفاقس، تونس، 2004.
6. عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، د-ت.
7. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980.
8. ابن عصفور، علي ابن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة للنشر، ط2، بيروت، 1987.
9. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1988.
10. فيصل إبراهيم صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي – في اللسان العربي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010.
11. ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش علي، شرح الملوكي في التصريف لابن جني، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب سوريا، 1973.

ب/المداخلات:

12. أحمد الحمو، محاولة ألسنية في الإعلال، مجلة عالم الفكر، مجلد 20، العدد3، الكويت، 1989.

7.الإحالات:

1-عبد الحميد عبد الواحد الكلمة في التراث اللساني العربي، مكتبة علاء الدين، ط1، صفاقس، تونس، 2004، ص162.

2-حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، 2000، ص221.

3- فيصل إبراهيم صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي – في اللسان العربي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص29.

4- ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش علي، شرح الملوكي في التصريف لابن جني، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب سوريا، 1973، ص62.

5- ابن جني، الخصائص، ج1، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، 1952، ص256.

6- ينظر، فيصل إبراهيم صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي- في اللسان العربي، علم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص31.

7- ابن عصفور، علي ابن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة للنشر، ط2، بيروت لبنان، 1987، ج2، ص448-449.

8- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ج2، 525.

9- ينظر: إبراهيم صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي، ص32-33.

10- فيصل إبراهيم صفا، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي- في اللسان العربي، ص34.

11- يعرف النظام المقطعي الحديث بأنه: كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة ، ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها من وجهة نظر اللغة موضوع الدراسة، ففي العربية الفصحة مثلا لا يجوز الابتداء بحركة، ولذلك يبدأ كل مقطع فيها بمصوت من الأصوات الصامتة، وتشمل اللغة العربية على ستة أنواع من المقاطع:

القصير : يتألف من (ص + ح)

المتوسط المفتوح: يتألف من (ص + ح ح)

المتوسط المغلق: يتألف من (ص + ح + ص)

الطويل المغلق: يتألف من (ص + ح ح + ص)

الطويل المزدوج الإغلاق: يتألف من (ص + ح + ص + ص)

المقطع بالغ الطويل مزدوج الإغلاق: يتألف من (ص + ح ح + ص + ص)

12-ينظر: الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم: صالح القرمادي، ط3، 1992، ص20-32.

13- ينظر: الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص22.

14-حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص221.

15- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، 225، كك ص172.

16- نفسه، ص225.

17- أحمد الحمو، محاولة ألسنية في الإعلال، مجلة عالم الفكر، مجلد 20، العدد3، الكويت، 1989، ص170.

18- ينظر:نفسه، ص 170.

19- نفسه، ص.174.

20-ينظر: نفسه، ص174.

21- ابن جني الخصائص، ج1، ص147.

22- الأردبيلي، محمد عبد الغني، شرح الانموذج، تحقيق: لخضر شعلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1992، ص69

23- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص260.

24- عبد الواحد عبد الحميد، الكلمة في التراث اللساني العربي، ص176.

25- الأردبيلي، شرح الأنموذج، ص56.

26- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، د-ت، ص.164

27- نفسه، ص166.

28- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980، ص82-85.